أدوات لتنفيذ ورصد العدالة المكانية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة حول أدوات تنفيذ ورصد العدالة المكانية

لكي تتجاوز العدالة المكانية كونها مجرد تطلعات معيارية وتتحول إلى أجندة قابلة للتنفيذ، فهي تتطلب أدوات ملموسة، ومنهجيات، وممارسات مؤسسية قادرة على ترجمة مبادئ الإنصاف والمشاركة والاعتراف إلى عمليات تخطيط يومية. وتُركّز "العدالة الإجرائية" -على وجه الخصوص- على "كيفية" التخطيط: أي كيف تُتخذ القرارات، ومن يتخذها، وفي ظل أي ظروف. ولا تعتمد شرعية التدخلات المكانية على نتائجها التوزيعية فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى نزاهة وشفافية وشمولية العمليات التي أدت إلى ظهورها (فورستر، 1989؛ فريزر، 2010؛ يونغ، 1990) .تُعد أدوات التخطيط التي تدعم العدالة الإجرائية ضرورية لضمان عدم الاكتفاء بسماع أصوات الفئات المهمشة، بل دمجها هيكلياً في نظم الحوكمة. فهي تساعد في إرساء "التكافؤ في المشاركة" (فريزر، 2000)، وتقويض هيمنة التكنوقراط، وتعزيز الإنتاج المشترك، والمداولة، والمساءلة. وسواء تعلق الأمر بالميزانية التشاركية أو المسرح التشريعي، أو بعمليات تدقيق سهولة الوصول أو التوائم الرقمية، فإن الأدوات التي يستعرضها هذا القسم تعمل كآليات لترسيخ العدالة ضمن دورة التخطيط المكاني.

من المهم ألا يُنظر إلى هذه الأدوات على أنها محايدة أو بديهية؛ فكل أداة منها متجذرة في علاقات قوة وسياقات مؤسسية تُشكّل مدى فعاليتها وشرعيتها. فعلى سبيل المثال، قد تتحول العمليات التشاركية إلى مجرد إجراءات صورية أو استغلالية إذا ما فُصلت عن سلطة اتخاذ القرار الفعلية (ميرافتاب، 2004). وبالمثل، يمكن للمنصات الرقمية أن تساهم في توسيع نطاق المشاركة، أو على العكس من ذلك، قد تُرسّخ الإقصاء، وذلك اعتماداً على تصميمها، وشروط الوصول إليها، ونظم حوكمتها .يقدم هذا القسم طيفاً واسعاً من الأدوات، بدءاً من المنهجيات التشاركية التقليدية، وصولاً إلى المقاربات التجريبية، وتلك القائمة على الفنون أو المدعومة بالتكنولوجيا. تُبيّن هذه الأدوات مجتمعةً كيف يمكن للمخططين والمواطنين والمؤسسات تفعيل "العدالة المكانية" في سياقات متنوعة. فبعضها، مثل ورش العمل القائمة على التصميم التشاركي ومجالس المواطنين، يعزز الديمقراطية التشاركية. بينما تتحدى أدوات أخرى — مثل تقنيات "العصف الذهني الجسدي(bodystorming) "، والتصورات الأخلاقية، أو استخدام المنظمات اللامركزية المستقلة — (DAOs)أنماط التخطيط السائدة، وتفتح آفاقاً جديدة لتصور المكان وإدارته.

من خلال الدمج المتعمد لعمليات التحديد، والتنفيذ، ووضع المعايير المرجعية، والمراقبة ضمن دورات التخطيط، يتجاوز الممارسون الالتزامات النظرية المجردة، ويبدؤون في تفعيل العدالة على أرض الواقع بشكل ملموس . يوضح القسم الثاني كيف يمكن للمخططين وصنّاع السياسات هيكلة هذه الدورات لمعالجة الظلم؛ إذ يبدأ بطرق الكشف عن مواطن التفاوت، وينتقل إلى استراتيجيات التدخل، ثم يستعرض أدوات القياس المرجعي لتقييم التقدم، ويختتم بممارسات المراقبة التي تضمن استمرارية المساءلة. والهدف من ذلك هو إظهار كيف يمكن للعدالة المكانية أن تصبح توجهاً عملياً يوجه عملية صنع القرار الحضري، مما يجعل المدن أكثر شمولاً ومرونة وقدرة على الاستجابة للتغيرات الاجتماعية. ويقدم هذا القسم "نظام القياس المرجعي للعدالة المكانية " - (Spatial Justice Benchmarking)وهو إطار تقييمي طورته جامعة "تي يو دلفت (TU Delft) " -بهدف دمج الإنصاف في عملية صنع القرار الحضري، من خلال ربط أدوات وحلول متنوعة بدورة تخطيط

افتراضية. يسعى هذا الإطار إلى تحديد ومعالجة الأبعاد الثلاثة للعدالة المكانية (العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف) ضمن الخطوات الجوهرية لعمليات التخطيط الحضري وصنع القرار.

وفي القسم الثالث، نستعرض بإيجاز أدوات إضافية تُستخدم في عمليات التحديد، والتنفيذ، والقياس المرجعي، و رصد العدالة المكانية. تتنوع هذه الأدوات؛ فمنها ما هو تقني -مثل مؤشرات العدالة المكانية، والتحليل القائم على نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، وأنظمة الرصد الفوري- ومنها ما يعتمد على المشاركة المجتمعية -مثل رسم الخرائط المجتمعية، والسرد القصصي الرقمي، والميزانية التشاركية- بالإضافة إلى آليات التقييم، مثل تقييمات الأثر على الإنصاف وعمليات تدقيق الأماكن العامة. وتوفر هذه الأدوات مجتمعةً سبلًا متكاملة للجمع بين البيانات الكمية والتجارب الحياتية، وبين المساءلة المؤسسية والتمكين المجتمعي، وبين التغذية الراجعة الفورية والتعلم طويل الأمد. ومن خلال دمج هذه الأدوات في ممارسات التخطيط، تتحول العدالة المكانية من مجرد تطلعات نظرية إلى واقعٍ ملموس، مما يمنح المدن وسيلةً لقياس العدالة في إنتاج واستخدام الفضاء الحضري، والتفاوض بشأنها، وتعزيزها بشكل مستمر.

وفي الختام، نستعرض أدواتٍ لمشاركة المواطنين طُوِّرت ضمن مشروع "UP2030" (الممول من برنامج "أفقHorizon – ")، وهي مصممة لتعزيز المشاركة الشاملة في التحولات الحضرية؛ إذ تتيح لمجتمعات متنوعة المشاركة في تصميم الحلول، وتبادل المعرفة، والتأثير في عمليات صنع القرار، بطريقة تضع العدالة المكانية في صميم التخطيط الحضري المستدام. وتشمل هذه الأدوات: "صوت المواطن " (Citizen Voice)، و"الخرائط المجتمعية(Community Maps) "، و"السرد القصصي من أجل المشاركة(Storytelling for Participation Exchange) "، و"خرائط السرد المحايدة " (Neutrality Story Maps)، و"دليل التصميم الحضري للمدن الصديقة للأطفال والشباب"، ومنهجية "تحالفات التعلم والعمل.(Learning & Action Alliances) "

إن تحقيق العدالة المكانية يتطلب في نهاية المطاف مجموعة متنوعة من الأدوات التي تتلاءم مع الظروف المحلية، والمعارف الثقافية، والقدرات المؤسسية. ولا ينبغي لهذه الأدوات أن تكتفي بتسهيل تقديم الآراء فحسب، بل يجب أن تعزز الإبداع المشترك الحقيقي، والاعتراف المتبادل، والمسؤولية المشتركة تجاه مستقبل المدن. يدعو هذا القسم إلى التفكير النقدي حول كيفية توظيف هذه الأدوات، ومن يقوم بذلك، ولأي غايات؛ مذكِّرًا إيانا بأن النتائج العادلة لا يمكن أن تنبثق من إجراءات غير عادلة.

أدوات التخطيط من أجل العدالة المكانية

تضمن العدالة الإجرائية في التخطيط الحضري أن تكون العمليات المؤدية إلى اتخاذ القرارات شفافة وشاملة ومنصفة، مما يتيح فرصة حقيقية لجميع الأطراف المعنية - ولا سيما الفئات المهمشة - للمشاركة في تشكيل بيئاتهم الحضرية. وفيما يلي أمثلة توضح كيف يمكن أن تتجلى النزاهة والشمول في التخطيط الحضري:

الميزانية التشاركية

تتيح الميزانية التشاركية للسكان اتخاذ قرار بشأن كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية أو المدينة. وتعمل هذه العملية على إضفاء الطابع الديمقراطي على قرارات الميزانية، حيث تمنح أفراد المجتمع دوراً مباشراً في تحديد أولويات التمويل التي تؤثر على حياتهم - بدءاً من تحسين الحدائق العامة وصولاً إلى إنشاء المراكز المجتمعية - مما يضمن توجيه الموارد لتلبية احتياجات المجتمعات المتنوعة.

المجالس الاستشارية المجتمعية

يضمن إنشاء مجالس استشارية مجتمعية للمشاريع التنموية الكبرى الاستماع إلى آراء السكان وأخذها بالحسبان، بدءاً من مرحلة التخطيط الأولية للمشروع وحتى اكتماله. ويمكن أن تضم هذه المجالس ممثلين عن

فئات مجتمعية مختلفة، مما يضمن مراعاة طيف واسع من وجهات النظر، لا سيما تلك القادمة من المجتمعات التي عانت تاريخياً من التهميش.

المشاورات العامة الشاملة

تتضمن المشاورات العامة الشاملة استخدام قنوات وأساليب متنوعة للتفاعل مع المجتمع، مثل الاجتماعات العامة المفتوحة، والمنتديات الإلكترونية، ومجموعات النقاش المركزة التي تُعقد بلغات متعددة. وتكفل هذه الجهود حصول الأفراد - باختلاف خلفياتهم وقدراتهم وجداولهم الزمنية - على فرص للمشاركة بآرائهم وملاحظاتهم حول مشاريع التنمية الحضرية.

ورش عمل التصميم التشاركي

تدعو ورش عمل التصميم التشاركي أفراد المجتمع للمشاركة بفاعلية في عملية تصميم المساحات أو المرافق العامة الجديدة. ومن خلال العمل جنباً إلى جنب مع المهندسين المعماريين والمخططين، يستطيع السكان التأثير في التصميم لضمان تلبيته لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم، مما يعزز لديهم الشعور بالملكية والاعتزاز بالنتيجة النهائية.

منصات المشاركة الرقمية

يمكن للاستعانة بالمنصات الرقمية لجمع الآراء والملاحظات حول مبادرات التخطيط العمراني أن توسع نطاق المشاركة؛ إذ تتيح الفرصة للأشخاص الذين يتعذر عليهم حضور الاجتماعات الحضورية — سواء بسبب ضيق الوقت، أو صعوبات التنقل، أو غيرها من العوائق — للمشاركة بفاعلية. لذا، يُعد ضمان سهولة الوصول إلى هذه المنصات وتوفير واجهات استخدام ميسرة أمراً بالغ الأهمية لإشراك طيف متنوع من أفراد المجتمع.

عمليات تدقيق إمكانية الوصول

تساعد عمليات تدقيق إمكانية الوصول، التي تُجرى بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة، في تحديد العوائق الموجودة في الأماكن العامة والبنية التحتية. ويضمن هذا النهج الاستباقي تصميم البيئات الحضرية - أو تعديلها- لتكون شاملة، مما يعزز التنقل وإمكانية الوصول للجميع.

ورش عمل حول استخدام الأراضي

إن إشراك مجتمعات السكان الأصليين من خلال ورش عمل ومشاورات مخصصة يعكس احتراماً لارتباطهم العميق بالأرض ويأخذ هذا الارتباط بالحسبان. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير حضري يحترم حقوق السكان الأصليين وتقاليدهم وممارساتهم في رعاية الأرض، مما يسهم في خلق مساحات حضرية أكثر إنصافاً ومراعاةً للخصوصية الثقافية. تُظهر هذه الأمثلة أن الإنصاف والشمول في التخطيط الحضري يتجاوزان مجرد السماح بالمشاركة؛ إذ يتطلبان تيسيراً نشطاً وتقديراً للمساهمات المتنوعة، لضمان أن يعكس التطوير الحضري احتياجات جميع أفراد المجتمع ويخدمها بالفعل.

التنبؤ الفائق(Super Forecasting)

يعتمد "التنبؤ الفائق" على الافادة من الذكاء الجماعي والتحليلات المتقدمة لتوقع الاتجاهات والنتائج المستقبلية بدقة عالية. وفي مجال التخطيط المكاني، يمكن استخدامه لاستباق احتياجات التطوير الحضري، والتغيرات البيئية، والتحولات المجتمعية، مما يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة واستباقية تتماشى مع مبادئ العدالة المكانية.

الألعاب الجادة(Serious Games)

تستخدم "الألعاب الجادة" نهجاً تفاعلياً قائماً على الألعاب لمحاكاة قضايا وتحديات من الواقع، مما يسهل التعلم وحل المشكلات بطريقة ديناميكية وجذابة. وفي التخطيط الحضري، تساعد هذه الألعاب أصحاب

المصلحة على فهم القضايا المكانية المعقدة، واستكشاف سيناريوهات مختلفة، وتطوير حلول مشتركة تعزز العدالة المكانية.

المسرح التشريعي

يجمع "المسرح التشريعي" بين فن الأداء والديمقراطية التشاركية، مما يتيح للمجتمعات استكشاف القضايا الاجتماعية من خلال المسرح، واقتراح تغييرات تشريعية بشكل مباشر. وتُمكّن هذه التقنية المواطنين من المشاركة الإبداعية في عمليات التخطيط المكاني، والدعوة إلى سياسات تعزز العدالة المكانية.

مجالس المواطنين

تجمع مجالس المواطنين مجموعة ممثلة من المواطنين للتداول حول قضايا محددة وتقديم توصيات بشأنها. وفي سياق التخطيط المكاني، تضمن هذه المجالس الاستماع إلى أصوات متنوعة وتطوير حلول نابعة من المجتمع، مما يعزز خلق بيئات حضرية عادلة ومنصفة.

تقمص السيناريوهات(Bodystorming)

يُعد "تقمص السيناريوهات (Bodystorming) "أسلوباً تصميمياً يعتمد على التجربة العملية، حيث يقوم المشاركون بتمثيل سيناريوهات معينة جسدياً لاستخلاص رؤى وابتكار حلول. وعند تطبيق هذا الأسلوب في التخطيط المكاني، فإنه يساعد المشاركين على استيعاب تجارب أفراد المجتمع الآخرين، مما يؤدي إلى تصميمات حضرية أكثر شمولاً وتتمحور حول الإنسان.

التصورات الأخلاقية

تعتمد "التصورات الأخلاقية" على استخدام أطر أخلاقية وتفكير استشرافي لتخيل سيناريوهات مستقبلية، مع النظر في التبعات الأخلاقية للقرارات التخطيطية. يشجع هذا النهج المخططين والمجتمعات على دراسة الآثار طويلة المدى للتنمية الحضرية على العدالة الاجتماعية والعدالة المكانية.

المنظمات اللامركزية المستقلة(DAOs)

هي منظمات قائمة على تقنية "سلسلة الكتل" (البلوكشين) وتعمل دون تحكم مركزي، مما يتيح عمليات اتخاذ قرار تتسم بالشفافية والديمقراطية. وفي مجال التخطيط المكاني، يمكن لهذه المنظمات دعم المشاريع التنموية التي يقودها المجتمع، وضمان أن تعكس القرارات الإرادة الجماعية وتساهم في تحقيق العدالة المكانية.

الفن في صياغة السياسات

يمكن لدمج الفن في عمليات صنع السياسات أن يفتح آفاقاً جديدة للمشاركة العامة والتعبير، مما يتيح لمجتمعات متنوعة المساهمة بشكل إبداعي في نقاشات التخطيط الحضري. يساعد هذا النهج في جعل التخطيط المكاني أكثر سهولة وشمولاً، ويعزز بيئات تعكس طيفاً واسعاً من الهويات الثقافية والاجتماعية.

التوائم الرقمية

التوائم الرقمية هي نسخ افتراضية لبيئات مادية، قادرة على محاكاة سيناريوهات من الواقع. وفي سياق التخطيط المكاني، توفر التوائم الرقمية أداة قوية لتصور التغيرات الحضرية، وتقييم آثار المقترحات التخطيطية المختلفة، وإشراك المجتمعات في صياغة مستقبل حضري عادل ومستدام بشكل تشاركي.

التصميم التجديدي

يركز التصميم التجديدي على إنشاء أنظمة تعمل على استعادة وتنشيط مصادر طاقتها ومواردها المادية. وفي سياق التخطيط العمراني، يهدف هذا النهج إلى تطوير مدن تساهم بشكل إيجابي في بيئتها، من خلال تعزيز الاستدامة والعدالة المكانية عبر تحسين النظام البيئي ورفاهية المجتمع.

المشاركة عبر "الميتافيرس"

تتضمن المشاركة عبر "الميتافيرس" استخدام منصات الواقع الافتراضي لإشراك أفراد المجتمع في عمليات التخطيط المكاني. ويساهم هذا النهج المبتكر في إرساء ديمقراطية المشاركة، حيث يتيح استكشافاً تفاعلياً وغامراً لمقترحات التصميم العمراني، كما يعزز حواراً أكثر شمولاً حول العدالة المكانية.

تحديد العدالة المكانية وتنفيذها وقياسها ومراقبتها

ضمن دورات التخطيط لضمان الوصول العادل في جميع أنحاء المدينة.

تُعد العدالة المكانية ركيزة أساسية لخلق بيئات حضرية عادلة ومستدامة وصالحة للعيش. وفي مجال التخطيط المكاني، يتطلب تحقيقها جهداً واعياً لتحديد الممارسات العادلة وتنفيذها وقياسها ومراقبتها طوال دورة التخطيط. وتضمن هذه العملية أن تلبي المساحات الحضرية احتياجات جميع أفراد المجتمع، لا سيما الفئات المهمشة أو التي تفتقر إلى تمثيل كافٍ. تتمثل الخطوة الأولى في هذه الدورة في تحديد مواطن التفاوت والظلم داخل البيئات الحضرية. ويتضمن ذلك جمع بيانات كمية — مثل توزيع المرافق العامة ومدى سهولة الوصول إلى الخدمات — إلى جانب رؤى نوعية مستمدة من تجارب أفراد المجتمع ورواياتهم، بما في ذلك قصصهم الشخصية وتجاربهم الحياتية وتاريخ المجموعات المختلفة. وبمجرد تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، تأتي خطوة تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى معالجة أوجه الظلم هذه. وقد تشمل هذه الاستراتيجيات إعادة تصميم المساحات العامة لتصبح أكثر شمولاً، أو تعديل قوانين تقسيم المناطق (التنظيم العمراني) لتلبية احتياجات شرائح سكانية متنوعة بشكل أفضل، أو تعزيز أنظمة النقل العام.

بعد ذلك، تُستخدم أدوات القياس (المقارنة المرجعية) لتقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجيات. وتساعد هذه الأدوات المخططين الحضريين وصنّاع السياسات على تقييم أثر تدخلاتهم والتأكد من تحقيق أهدافهم المتعلقة بالعدالة المكانية. وقد تتضمن مؤشرات القياس: مستوى المشاركة في عمليات التخطيط، أو التوزيع العادل للموارد الحضرية، أو مدى سهولة الوصول إلى المساحات العامة وإمكانية استخدامها. وأخيراً، تُعد المراقبة المستمرة أمراً جوهرياً لاستدامة الجهود الرامية لتحقيق العدالة المكانية. ويتطلب ذلك تفاعلاً دائماً مع المجتمع لجمع الآراء والملاحظات، سواء عبر الاستطلاعات التقليدية أو باستخدام أدوات مبتكرة مثل السرد القصصي الرقمي وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي. وتساعد هذه المراقبة في رصد التحولات في الرأي العام والقضايا الناشئة، مما يتيح إجراء تعديلات في الوقت المناسب على الاستراتيجيات والخطط. من خلال عملية دورية تشمل التحديد، والتنفيذ، والمقارنة المرجعية، والرصد، تصبح العدالة المكانية عنصراً ديناميكياً في التخطيط الحضري. ولا تكتفي هذه الحلقة المستمرة بالاستجابة للاحتياجات القائمة فحسب، بل تعمل أيضاً على تشكيل المساحات الحضرية بشكل استباقي لتعزيز الشمولية والإنصاف، مما يجعل المدن في نهاية المطاف أكثر قدرة على التكيف والمرونة في مواجهة التغيرات الاجتماعية.

معيار العدالة المكانية

- (Spatial Justice Benchmarking)جامعة دلفت للتكنولوجيا(TU Delft)

نظرة عامة

يُعد "معيار العدالة المكانية" إطاراً تقييمياً طوّرته جامعة دلفت للتكنولوجيا(TU Delft) ، ويهدف إلى دمج مبدأ الإنصاف في عمليات صنع القرار الحضري من خلال ربط أدوات وحلول متنوعة بدورة تخطيط افتراضية. يسعى هذا الإطار إلى تحديد ومعالجة الأبعاد الثلاثة للعدالة المكانية —وهي العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، والعدالة القائمة على الاعتراف— وذلك ضمن الخطوات الجوهرية لعمليات التخطيط الحضري وصنع القرار.

آلية العمل

يوفر الإطار نهجاً منظماً لتقييم وتعزيز العدالة المكانية في التخطيط الحضري. وعلى الرغم من أنه ليس أداة رقمية في المقام الأول، إلا أنه قد يتضمن واجهة رقمية لتسهيل عمليات التحليل والمقارنة المعيارية.

تفاعل المستخدمين وإدارة البيانات

يستخدم صنّاع السياسات هذه الأداة لتحديد الفجوات في عمليات التخطيط، واكتشاف الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة. وتتضمن الأداة تحديد الجهات المعنية (أصحاب المصلحة)، وتقييم أبعاد العدالة المكانية في مراحل التخطيط المختلفة، واقتراح تدخلات محددة.

مستوى الجاهزية التكنولوجية(TRL)

ما تزال الأداة قيد التطوير، ومن المتوقع أن تصبح جاهزة للعمل بكامل طاقتها ضمن الإطار الزمني لمشروع"UP2030" ، وذلك وفقاً لمفهوم "مستويات الجاهزية التكنولوجية Technology) " (Readiness Levelsالمعتمد في مراحل تطوير المشاريع.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية لمعيار العدالة المكانية تقييمات نوعية لمدى دمج الخطط الحضرية لأبعاد العدالة المكانية. وقد تركز هذه المقاييس على مستوى مشاركة أصحاب المصلحة، وعدالة توزيع الموارد، والاعتراف باحتياجات المجتمعات المتنوعة.

أمثلة على الاستخدام

على الرغم من عدم تقديم أمثلة محددة، إلا أن الأداة مصممة ليستخدمها المخططون الحضريون وصنّاع السياسات، بهدف تحسين وتعديل عمليات التخطيط الحضري، بما يضمن معالجة قضايا الإنصاف والعدالة بشكل أفضل.

الخبرات المطلوبة

ينبغي على مستخدمي هذه الأداة امتلاك فهم راسخ لعمليات التخطيط الحضري، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق الحياد الكربوني ودمج الأبعاد الاجتماعية في خطط تعزيز المرونة الحضرية.

التدريب والدعم

نظراً لأن الأداة ما تزال قيد التطوير، لم تُحدد بعد برامج تدريبية وآليات دعم مفصلة؛ ومع ذلك، فمن المرجح أن تكون هذه العناصر ضرورية لضمان تنفيذ الأداة بفعالية.

العوائق والقيود

يتمثل التحدي الرئيسي في التعقيد المحتمل لدمج عملية قياس مرجعي (Benchmarking) جديدة ضمن إجراءات التخطيط القائمة. كما قد تظهر مقاومة لاعتماد أطر عمل جديدة تُحدث تغييراً جوهرياً في نماذج التخطيط التقليدية.

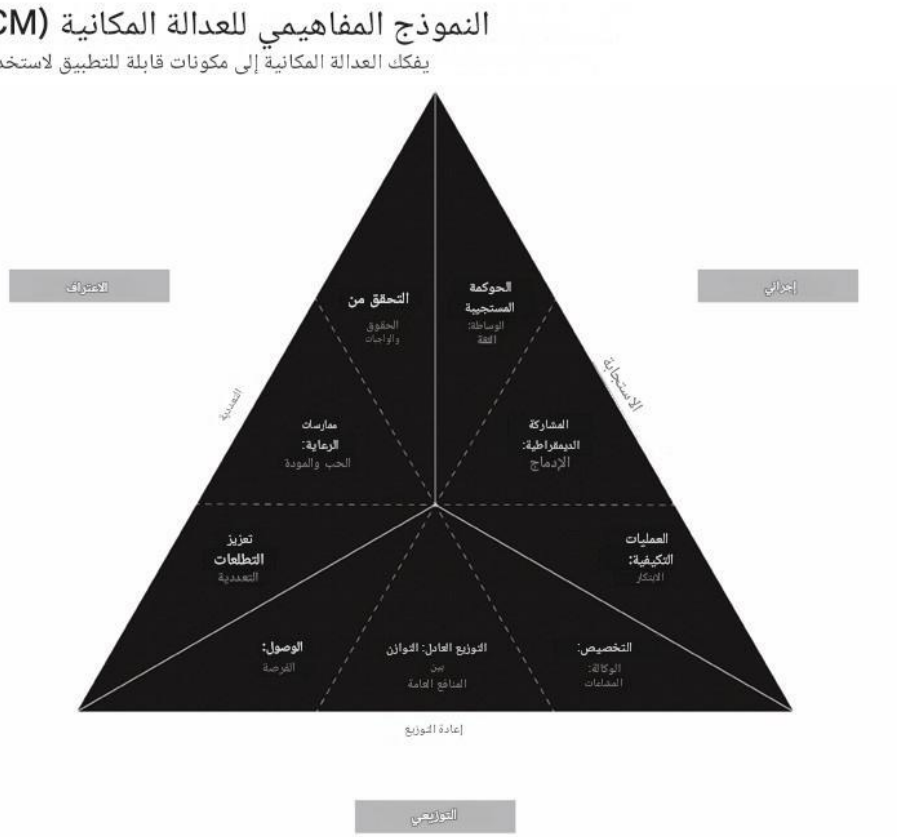
مزيد من المعلومات

ستتوفر تفاصيل إضافية حول تطوير وتطبيق أداة "القياس المرجعي للعدالة المكانية" (Spatial Justice Benchmarking tool) مع تقدم المشروع. وفي الوقت الراهن، ما تزال الأداة في مرحلة التصور والتطوير ضمن إطار مشروع "UP2030".

أداة قياس العدالة المكانية(SJBT)

تستند "أداة قياس العدالة المكانية (SJBT) "في جوهرها إلى "النموذج المفاهيمي للعدالة المكانية " (SJCM)، الذي يفكك مفهوم العدالة إلى ثلاثة أبعاد مترابطة (العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف) ومكوناتها الفرعية. وتُشكّل هذه الأبعاد معاً إطاراً تحليلياً وتأملياً شاملاً لتقييم الإنصاف في سياق

التحولات نحو الاستدامة الحضرية. وقد طُوِّرت هذه الأداة -التي صُممت في "مركز المدينة العادلة" (Centre for the Just City) بجامعة "دلفت" للتكنولوجيا -(TU Delft) كجزء من مشروع "UP2030"الممول من برنامج "أفق أوروبا(Horizon Europe) " . وتهدف الأداة إلى تحويل المفهوم المجرّد للعدالة المكانية إلى معايير إجرائية قابلة للنقاش والمقارنة والرصد عبر مختلف المدن والأقاليم. ولا تُعد أداة قياس العدالة المكانية (SJBT) آليةً لتصنيف المدن، بل هي أداة لتعزيز الحوار والتأمل؛ إذ تتيح للمؤسسات والمجتمعات تقييم مدى تجذّر مبادئ العدالة في ممارساتها، وتحديد جوانب القصور أو النقاط العمياء، وتتبع التقدم المحرز - بدءاً من مرحلة الوعي الأولي وصولاً إلى الدمج المنهجي لمبادئ العدالة في صلب العمل.



يُعد نموذج العدالة المكانية (SJCM) الأساس النظري لأداة القياس المرجعي. وهو يطرح مفهوم "العدالة المكانية" كونها نتاجاً للتوزيع العادل للموارد والفرص، وعمليات صنع القرار الشاملة، والاعتراف بالاحتياجات ووجهات النظر المتنوعة(Fraser 2009; Young 1990; Soja 2010) . يتيح هذا الإطار للمخططين وأصحاب المصلحة استكشاف مفهوم العدالة من منظور متعدد الأبعاد وتكراري.

(أ) **<u>البعد التوزيعي</u>**

يركز البعد التوزيعي على كيفية تخصيص الموارد والمنافع والأعباء مكانياً عبر إقليمٍ ما. ولا يقتصر هذا البعد على دراسة من المستفيد ومن المتضرر فحسب، بل يبحث أيضاً في كيفية تنظيم سبل الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها.

- <u>التخصيص العادل</u>: ضمان توفير السلع العامة والخدمات الأساسية وفرص الرفاه بشكل منصف.

•الوصول إلى الفرص: تقييم مدى سهولة الحصول على الخدمات والمساحات الأساسية، وتكلفتها، وتوافرها، والربط بينها.

•التملك والتمكين: تمكين الأفراد والجماعات من استخدام المساحات أو الموارد وتكييفها وتحويلها، لتصبح بذلك فضاءات للرعاية الجماعية والشعور بالانتماء(Rocco 2023) . يتماشى هذا البعد مع النقاشات الكلاسيكية حول العدالة التوزيعية(Rawls 1971; Harvey 1973) ، لكنه يوسع نطاقها لتشمل العلاقات المكانية والبيئية.

(ب) **البعد الإجرائي**

تتعلق العدالة الإجرائية بكيفية اتخاذ القرارات، وما إذا كانت أنظمة الحوكمة تلتزم بمبادئ الإنصاف والشفافية والمشاركة. وهي تقيّم قدرة المؤسسات على التكيف والتفاعل.

•المشاركة الديمقراطية: قدرة المواطنين على المشاركة في صياغة الرؤى والاستراتيجيات والقرارات، بدءاً من تحديد الأجندة ووصولاً إلى التنفيذ.

•الاستجابة المؤسسية: مدى إنصاف المؤسسات وانفتاحها في التعامل مع المطالب المتنوعة، مما يعزز الثقة والمساءلة.

•القدرة على التكيف الداخلي: مرونة المنظمات في التعلم وإجراء التعديلات، ودمج حلقات التغذية الراجعة المتعلقة بالعدالة ضمن ممارسات التخطيط. يستند هذا البعد إلى فكرة أن النتائج العادلة تعتمد على إجراءات عادلة، وهو ما يتقاطع مع "أخلاقيات الخطاب" لدى هابرماس (1996) ومفهوم "الشمول الديمقراطي" لدى يونغ (1990) .

(ج) **بُعد الاعتراف**

يتجاوز مفهوم الاعتراف حدود العدالة المرتبطة بالجوانب المادية والإجرائية ليشمل الهوية، والكرامة، والاحترام المعرفي. وهو يدعو إلى الإقرار بالأصوات وأنظمة المعرفة المهمشة وتمكينها.

•التمكين القانوني والاعتراف الرسمي: إقرار المؤسسات بالحقوق والهويات من خلال آليات قانونية أو تنظيمية.

•دعم ممارسات الرعاية الجماعية: تعزيز شبكات التضامن، وإدارة الموارد المشتركة، وممارسات الرعاية اليومية في المجتمعات الأكثر ضعفاً.

•تعزيز "تعددية العوالم (Pluriverse): "تشجيع التعددية والتعايش بين رؤى كونية متنوعة، مع تحدي هيمنة النماذج ذات المركزية الغربية أو النماذج التكنوقراطية (إسكوبار، 2018). يعكس هذا البعد تحولاً نحو مقاربات ما بعد استعمارية وإنهاء الاستعمار في فهم العدالة، حيث يُنظر إلى التنوع الثقافي والمعرفي كجزء لا يتجزأ من الاستدامة.

كيف تعمل أداة قياس الأداء(Benchmarking Tool)

تُفعِّل "أداة قياس أداء العدالة المكانية (SJBT) "النموذج المفاهيمي لأبعاد العدالة من خلال جدول تقييم مُنظَّم، يتيح التأمل في كيفية تجلّي كل عنصر من العناصر التسعة ضمن خطة أو سياسة أو مشروع معين. يمكن تقييم كل عنصر وفق خمسة مستويات من الإنجاز:

منخفض: لا يوجد اعتبار -أو يوجد حد أدنى من الاعتبار- لجوانب العدالة المكانية.

في البداية: وعي أولي أو إشارة عامة لمفهوم العدالة، دون وجود إجراءات قابلة للتنفيذ.

أساسي: وجود إجراءات محددة أو اعتراف بمبادئ العدالة في عنصر واحد أو أكثر.

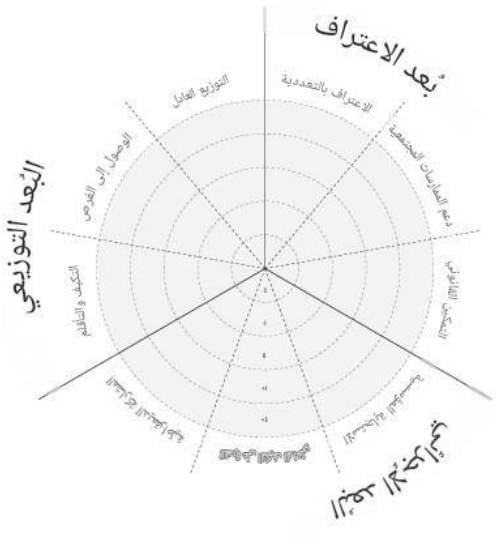
نامٍ: دمج مبادئ العدالة في ممارسات التخطيط والحوكمة.

راسخ: مأسسة مبادئ العدالة، مع مراقبتها وتكييفها بشكل مستمر.

يُشجَّع المشاركون على مناقشة كل عنصر وتقييمه بشكل جماعي وتشاركي، استناداً إلى أدلة ملموسة أو أمثلة أو سرديات واقعية. وينصب التركيز هنا على التعلّم من خلال المداولة والنقاش، وليس على استخراج مؤشر رقمي. وبذلك، تعمل الأداة كمرآة للتقييم الذاتي على المستويين المؤسسي والمدني، حيث تكشف عن الجوانب التي تغيب فيها العدالة، أو تلك التي بدأت تظهر، أو تلك الراسخة بالفعل في الممارسات (Rocco et al. 2024) . تُعد لوحة تحكم "أداة قياس أداء العدالة المكانية- (SJBT) "ينظر الشكل- واجهة تفاعلية بصرية، تترجم التقييم النوعي لأبعاد العدالة إلى صيغة تيسّر التأمل والتعلم المؤسسي.

توفر لوحة التحكم تمثيلاً بيانياً لأداء سياسة أو خطة أو مشروع ما عبر العناصر التسعة لـ "النموذج المفاهيمي للعدالة المكانية" (SJCM)؛ حيث يخص كل بُعد من أبعاد العدالة (العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف) ثلاثة عناصر. ويُحدد لكل عنصر مستوى -يتراوح من "منخفض" إلى "راسخ"- بناءً على التقييم التشاركي الذي يتم خلال عملية القياس. ثم تعرض لوحة التحكم هذه التقييمات في مصفوفة (الشكل 1) أو مخطط شعاعي (الشكل 2)، مما يتيح للمستخدمين تحديد جوانب العدالة المتطورة بشكل جيد، والجوانب التي ما تزال في طور الظهور، والفجوات التي ما تزال قائمة. بدلاً من تقديم تصنيفٍ ترتيبي، يعمل هذا النموذج كمدخلٍ لبدء الحوار، مما يساعد المخططين وصنّاع السياسات على تصور "بصمة العدالة" الخاصة بمؤسساتهم ومساحاتهم العمرانية.

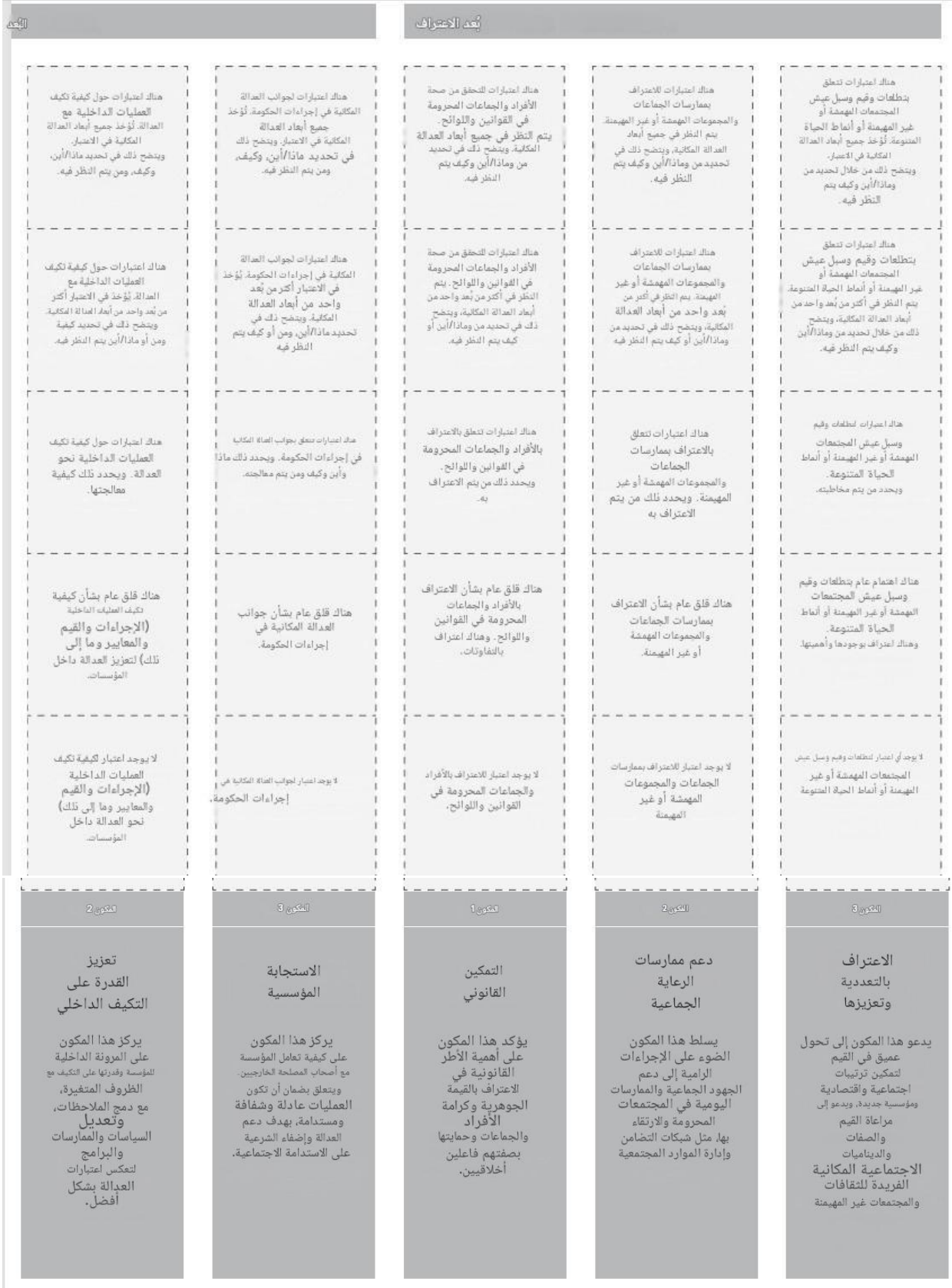
تُستخدم نتائج لوحة مؤشرات "أداة قياس العدالة في التخطيط" (SJBT) كمدخلات مباشرة في إطار "مستوى الجاهزية للعدالة" (JRL) — وهي أداة أخرى طورتها جامعة "تي يو دلفت" (TU Delft) — لقياس مدى تجذّر مبادئ العدالة داخل أنظمة التخطيط، وذلك عبر مقياس مكوّن من عشرة مستويات، تبدأ من "الوعي الأساسي" (المستوى 1) وتصل إلى "المأسسة والرصد" (المستوى 10). فعلى سبيل المثال، قد يقابل تقييم "أساسي" أو "نامٍ" في أداة (SJBT) مستوى 3 أو 4 على مقياس (JRL)، مما يشير إلى تطبيقٍ تجريبي أو دمجٍ جزئي لمبادئ العدالة في ممارسات التخطيط. ومع تكرار المؤسسات لعملية القياس هذه بمرور الوقت، يصبح بإمكانها تتبع تقدمها على مقياس (JRL)، وتوثيق التحول من مجرد الانخراط المفاهيمي نحو ترسيخ مبادئ العدالة بشكلٍ منهجي وشامل.





الاعتراف بالتعددية وتعزيزها	دعم ممارسات الرعاية الجماعية	التمكين القانوني	الاستجابة المؤسسية	تعزيز القدرة على التكيف الداخلي	المشاركة الديمقراطية	تمكين الناس من التكيف والتهيّ	تحسين الوصول إلى الفرص	التوزيع العادل
يدعو هذا المكون إلى تحول عميق في القيم لتمكين تراتبيات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة ويدعو إلى عدالة القيم والمعايير والممارسات الاجتماعية المكانية الفريدة للثقافات والمجتمعات غير المهيمنة	يسلط هذا المكون الضوء على الإجراءات الرامية إلى دعم الجهود المجتمعية والممارسات اليومية في المجتمعات المحرومة ولا رتقاء بها، مثل شبكات التضامن وإدارة الموارد المجتمعية.	يؤكد هذا المكون على أهمية الأطر القانونية في الاعتراف بالقيمة الجوهرية وكرامة الأفراد والجماعات وحمايتها بصفتهم فاعلين أخلاقيين.	يركز هذا المكون على كيفية تعامل المؤسسة مع أصحاب المصلحة الخارجيين. ويتعلق بمدى أن تكون العمليات عادلة وشفافة ومستدامة، بهدف دعم العدالة وإضفاء الشرعية على الاستدامة الاجتماعية.	يركز هذا المكون على المرونة الداخلية للمؤسسة وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، مع نهج الملاحظات، وتعديل السياسات والممارسات والبرامج لتعكس اعتبارات العدالة بشكل أفضل.	يركز هذا المكون على المشاركة المستمرة للمواطنين في مجالات صنع القرار وسهولة وصول الناس إلى المؤسسة	يؤكد هذا المكون على تمكين الأفراد والجماعات من تشكيل الموارد المتاحة واستخدامها بنشاط وهو يتعلق بالتصميم والرتجمة والانفتاح على دور الناس.	يسلط هذا المكون الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الناس على الوصول إلى الفرص الرئيسية والاستفادة منها وهو يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف والتواجد والاتصال وما إلى ذلك.	يركز هذا المكون على ضمان التوزيع العادل للموارد لمعالجة عدم المساواة. وهو يتعلق بتوفير المواد أو الخدمات للصالح العامة والخدمات الأساسية والسلع الثقافية والفرص الاقتصادية والبيئات الصحية.


البعد الإجرائي
البعد التوزيعي
متقدم
تام
أساسي
بداية
منخفض
هناك اعتبارات تتعلق بكيفية إشراك الناس في العمليات. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك من خلال تحديد ما يتم النظر فيه/أين وكيف ومن يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات تتعلق بتخصيص المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك من خلال تحديد ما يتم النظر فيه وكيف ومن يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات تتعلق بإمكانية الوصول إلى المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك من خلال تحديد ما يتم النظر فيه وكيف ومن يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات تتعلق بتوزيع المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك من خلال تحديد ما يتم النظر فيه وكيف ومن يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات تتعلق بكيفية إشراك الناس في العمليات. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد للعدالة المكانية. ويتضح ذلك في مواصفات الكيفية، ومن أو ما/أين يتم النظر فيه. أنا
هناك اعتبارات تتعلق بتخصيص المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد للعدالة المكانية. ويتضح ذلك في مواصفات ما يتم فتحه وكيفية فتحه.
هناك اعتبارات تتعلق بإمكانية الوصول إلى المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد للعدالة المكانية. ويتضح ذلك في مواصفات ما يتم إتاحته وكيفية إتاحته.
هناك اعتبارات تتعلق بتوزيع المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد للعدالة المكانية. ويتضح ذلك في مواصفات ما يتم إعادة توزيعه وكيفية إعادة توزيعه.
هناك اعتبارات تتعلق بكيفية إشراك الناس في العمليات (السياسات واللوائح والمعايير وما إلى ذلك). وهي تحدد كيف أو من يتم إشراكه.
هناك اعتبارات تتعلق بتخصيص المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. وهي تحدد أين أو ما هي المواد و/أو الخدمات القابلة للتغيير.
هناك اعتبارات تتعلق بإمكانية الوصول إلى المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. يحدد مكان أو ما هي الخدمة أو المواد التي يتم تناولها
هناك اعتبارات تتعلق بتوزيع المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة. يحدد مكان تخصيص الخدمة أو المواد.
هناك قلق عام بشأن كيفية إشراك الناس في العمليات (السياسة والتخطيط والمشاريع وما إلى ذلك).
هناك قلق عام بشأن تخصيص المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة، مع بذل جهود أولية للاعتراف باستخدام الناس وبرمجتهم.
هناك قلق عام بشأن الوصول إلى المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة.
هناك قلق عام بشأن تخصيص المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة.
لا يوجد اعتبار لكيفية إشراك الناس في العمليات (السياسة والتخطيط والمشاريع وما إلى ذلك).
لا يوجد اعتبار لتخصيص المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة.
لا يوجد اعتبار للوصول إلى المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة.
لا يوجد اعتبار لكيفية توزيع المنافع والأعباء في جميع أنحاء المدينة.
المكون 1
المشاركة الديمقراطية
يركز هذا المكون على المشاركة المستمرة للمواطنين في عمليات صنع القرار، وسهولة وصول الناس إلى المؤسسة
المكون 3
تمكين الناس من التكيف والتبني
يؤكد هذا المكون على تمكين الأفراد والجماعات من تشكيل الموارد المتاحة واستخدامها بنشاط. وهو يتعلق بالتصميم والبرمجة والانفتاح على دور الناس.
المكون 2
تحسين الوصول إلى الفرص
يسلط هذا المكون الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الناس على الوصول إلى الفرص الرئيسية والاستفادة منها. وهو يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف والتوافر والاتصال وما إلى ذلك.
المكون 1
التوزيع العادل
يركز هذا المكون على ضمان التوزيع العادل للموارد لمعالجة عدم المساواة. وهو يتعلق بتوفير المواد أو الخدمات للسلع العامة والخدمات الأساسية والسلع الثقافية والفرص الاقتصادية والبيئات الصحية.


بُعد الاعتراف
البُعد
هناك اعتبارات تتعلق بتطلعات وقيم وسبل عيش المجتمعات المهمشة أو غير المهيمنة أو أنماط الحياة المتنوعة. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك من خلال تحديد من وماذا/أين وكيف يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات للاعتراف بممارسات الجماعات والمجموعات المهمشة أو غير المهيمنة. يتم النظر في جميع أبعاد العدالة المكانية، ويتضح ذلك في تحديد من وماذا/أين وكيف يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات للتحقق من صحة الأفراد والجماعات المحرومة في القوانين واللوائح. يتم النظر في جميع أبعاد العدالة المكانية. ويتضح ذلك في تحديد من وماذا/أين وكيف يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات لجوانب العدالة المكانية في إجراءات الحكومة. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك في تحديد ماذا/أين، وكيف، ومن يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات حول كيفية تكيف العمليات الداخلية مع العدالة. تُؤخذ جميع أبعاد العدالة المكانية في الاعتبار. ويتضح ذلك في تحديد ماذا/أين، وكيف، ومن يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات تتعلق بتطلعات وقيم وسبل عيش المجتمعات المهمشة أو غير المهيمنة أو أنماط الحياة المتنوعة. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد من أبعاد العدالة المكانية، ويتضح ذلك من خلال تحديد من وماذا/أين وكيف يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات للاعتراف بممارسات الجماعات والمجموعات المهمشة أو غير المهيمنة. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد من أبعاد العدالة المكانية، ويتضح ذلك في تحديد من وماذا/أين أو كيف يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات للتحقق من صحة الأفراد والجماعات المحرومة في القوانين واللوائح. يتم النظر في أكثر من بُعد واحد من أبعاد العدالة المكانية، ويتضح ذلك في تحديد من وماذا/أين أو كيف يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات لجوانب العدالة المكانية في إجراءات الحكومة. تُؤخذ في الاعتبار أكثر من بُعد واحد من أبعاد العدالة المكانية. ويتضح ذلك في تحديد ماذا/أين، ومن أو كيف يتم النظر فيه
هناك اعتبارات حول كيفية تكيف العمليات الداخلية مع العدالة. تُؤخذ في الاعتبار أكثر من بُعد واحد من أبعاد العدالة المكانية. ويتضح ذلك في تحديد كيفية ومن أو ماذا/أين يتم النظر فيه.
هناك اعتبارات تتعلق بتطلعات وقيم وسبل عيش المجتمعات المهمشة أو غير المهيمنة أو أنماط الحياة المتنوعة. ويحدد من يتم مخاطبته.
هناك اعتبارات تتعلق بالاعتراف بممارسات الجماعات والمجموعات المهمشة أو غير المهيمنة. ويحدد ذلك من يتم الاعتراف به
هناك اعتبارات تتعلق بالأفراد والجماعات المحرومة في القوانين واللوائح. ويحدد ذلك من يتم الاعتراف به.
هناك اعتبارات لجوانب العدالة المكانية في إجراءات الحكومة. ويحدد ذلك ماذا وأين وكيف ومن يتم معالجته.
هناك اعتبارات حول كيفية تكيف العمليات الداخلية نحو العدالة. ويحدد ذلك كيفية معالجتها.
هناك اهتمام عام بتطلعات وقيم وسبل عيش المجتمعات المهمشة أو غير المهيمنة أو أنماط الحياة المتنوعة. وهناك اعتراف بوجودها وأهميتها.
هناك قلق عام بشأن الاعتراف بممارسات الجماعات والمجموعات المهمشة أو غير المهيمنة.
هناك قلق عام بشأن الاعتراف بالأفراد والجماعات المحرومة في القوانين واللوائح. وهناك اعتراف بالتفاوتات.
هناك قلق عام بشأن جوانب العدالة المكانية في إجراءات الحكومة.
هناك قلق عام بشأن كيفية تكيف العمليات الداخلية (الإجراءات والقيم والمعايير وما إلى ذلك) لتعزيز العدالة داخل المؤسسات.
لا يوجد أي اعتبار لتطلعات وقيم وسبل عيش المجتمعات المهمشة أو غير المهيمنة أو أنماط الحياة المتنوعة
لا يوجد اعتبار للاعتراف بممارسات الجماعات والمجموعات المهمشة أو غير المهيمنة
لا يوجد اعتبار للاعتراف بالأفراد والجماعات المحرومة في القوانين واللوائح.
لا يوجد اعتبار لجوانب العدالة المكانية في إجراءات الحكومة.
لا يوجد اعتبار لكيفية تكيف العمليات الداخلية (الإجراءات والقيم والمعايير وما إلى ذلك) نحو العدالة داخل المؤسسات.
المكون 3
المكون 2
المكون 1
المكون 2
المكون 3
الاعتراف بالتعددية وتعزيزها
يدعو هذا المكون إلى تحول عميق في القيم لتمكين ترتيبات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية جديدة، ويدعو إلى مراعاة القيم والصفات والديناميات الاجتماعية المكانية الفريدة للثقافات والمجتمعات غير المهيمنة
دعم ممارسات الرعاية الجماعية
يسلط هذا المكون الضوء على الإجراءات الرامية إلى دعم الجهود الجماعية والممارسات اليومية في المجتمعات المحرومة والارتقاء بها، مثل شبكات التضامن وإدارة الموارد المجتمعية
التمكين القانوني
يؤكد هذا المكون على أهمية الأطر القانونية في الاعتراف بالقيمة الجوهرية وكرامة الأفراد والجماعات وحمايتها بصفتهم فاعلين أخلاقيين.
الاستجابة المؤسسية
يركز هذا المكون على كيفية تعامل المؤسسة مع أصحاب المصلحة الخارجيين. ويتعلق بضمان أن تكون العمليات عادلة وشفافة ومستدامة، بهدف دعم العدالة وإضفاء الشرعية على الاستدامة الاجتماعية.
تعزيز القدرة على التكيف الداخلي
يركز هذا المكون على المرونة الداخلية للمؤسسة وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، مع دمج الملاحظات، وتعديل السياسات والممارسات والبرامج لتعكس اعتبارات العدالة بشكل أفضل.

التطبيق والمنهجية

من الناحية العملية، يمكن استخدام أداة تقييم العدالة الاجتماعية (SJBT) في ورش العمل، أو اجتماعات الحوكمة، أو جلسات التخطيط التشاركي. وتتضمن الأداة عادةً المراحل التالية:

(1) توضيح موضوع التقييم: تحديد ما إذا كان التحليل يركز على مشروع، أو استراتيجية، أو سياسة، أو رؤية أوسع.

(2) رسم المكونات: استخدام العناصر التسعة لإطار عمل العدالة الاجتماعية في المدن (SJCM) كشبكة تحليلية.

(3) المناقشة والتقييم: تعيين تصنيفات نوعية لكل مكون، تتراوح من "منخفض" إلى "مُرسّخ" .

(4) توثيق الرؤى: تسجيل الانطباعات والأمثلة والتوصيات اللازمة للتحسين.

(5) التأمل في الأنماط النظامية: تحديد أبعاد العدالة التي تحظى بتطوير جيد، وتلك التي تتطلب مزيداً من الاهتمام.

وفي إطار مشروع"UP2030" ، طُبقت أداة (SJBT) على خطط التحول نحو الاستدامة في المدن المشاركة (بلفاست، بودابست، غرانوليرس، إسطنبول، لشبونة، ميونيخ، ريو دي جانيرو، روتردام، وزغرب)، وذلك باستخدام منهجية "القيم - الاستراتيجيات - الأهداف - الإجراءات (VSOA) "لاستخراج وتصنيف الأدلة المتعلقة بمعطيات العدالة ضمن وثائق السياسات.

تُعد منهجية "القيم - الاستراتيجيات - الأهداف - الإجراءات" (VSOA) إطاراً تحليلياً منظماً يُستخدم لتفكيك وتقييم منطق ومحتوى وثائق التخطيط الاستراتيجي الحضري. وهي فعالة بشكل خاص في تقييم كيفية صياغة المدن لقيمها المعيارية، وتحويلها إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وتفعيلها من خلال أهداف وتدخلات ملموسة. وقد طُورت هذه المنهجية في الأصل ضمن مجال التخطيط الاستراتيجي الحضري الذي يروج له برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وهي تميز بين: **القيم** (المبادئ الأخلاقية أو السياسية التوجيهية التي يستند إليها التخطيط)، و**الاستراتيجيات** (المقاربات العامة المصممة لتحقيق تلك القيم)، و**الأهداف** (الغايات المحددة والقابلة للقياس التي تتماشى مع الاستراتيجيات)، و**الإجراءات** (الخطوات الملموسة).

المشاريع أو التدابير السياساتية التي تُنفَّذ من خلالها الأهداف.

التطبيق والمنهجية

من الناحية العملية، يمكن استخدام "أداة تقييم العدالة الاجتماعية (SJBT) "في ورش العمل، أو اجتماعات الحوكمة، أو جلسات التخطيط التشاركي. وتتضمن هذه الأداة عادةً المراحل التالية:

1- توضيح موضوع التقييم: تحديد ما إذا كان التحليل يركز على مشروع، أو استراتيجية، أو سياسة، أو رؤية أوسع.

2- تحديد المكونات: استخدام العناصر التسعة لـ "نموذج العدالة الاجتماعية في المدن (SJCM) "كإطار تفسيري.

3- المناقشة والتقييم: تعيين تصنيفات نوعية لكل مكون، تتراوح من "منخفض" إلى "مُرسَّخ(Embedded) " .

4- توثيق الرؤى: تسجيل الانطباعات والأمثلة والتوصيات اللازمة للتحسين.

5- التأمل في الأنماط النظامية: تحديد أبعاد العدالة التي تحظى بتطوير جيد، وتلك التي تتطلب مزيداً من الاهتمام.

في مشروع"UP2030" ، طُبّقت أداة (SJBT) على خطط التحول نحو الاستدامة في جميع المدن المشاركة (بلفاست، بودابست، غرانوليرس، إسطنبول، لشبونة، ميونيخ، ريو دي جانيرو، روتردام، زغرب)، وذلك باستخدام منهجية "القيم - الاستراتيجيات - الأهداف - الإجراءات (VSOA) "لاستخراج وتصنيف الأدلة المتعلقة باعتبارات العدالة داخل وثائق السياسات. تُعد منهجية "القيم - الاستراتيجيات - الأهداف - الإجراءات (VSOA) "إطاراً تحليلياً منظماً يُستخدم لتفكيك وتقييم منطق ومحتوى وثائق التخطيط الاستراتيجي الحضري. وهي فعالة بشكل خاص في تقييم كيفية صياغة المدن لقيمها المعيارية، وتحويلها إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وتفعيلها من خلال أهداف وتدخلات ملموسة.

وقد طُوِّرت هذه المنهجية في الأصل ضمن مجال التخطيط الاستراتيجي الحضري الذي يروج له برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat) ؛ وهي تميز بين القيم (المبادئ الأخلاقية أو السياسية التوجيهية التي ترتكز عليها عملية التخطيط)، والاستراتيجيات (المقاربات العامة المصممة لتحقيق تلك القيم)، والأهداف (الغايات المحددة والقابلة للقياس التي تتماشى مع الاستراتيجيات)، والإجراءات (الخطوات الملموسة). في سياق تقييم العدالة المكانية، تتيح منهجية "VSOA" ترميزاً منهجياً لوثائق السياسات والتخطيط، بهدف تتبع مواضع ومدى تضمين مبادئ العدالة في خطابات وممارسات التخطيط. وتكشف هذه المنهجية عن اختلالات معينة، مثل التركيز المفرط على الإجراءات الاستراتيجية أو التقنية مع غياب صياغة كافية للأسس الأخلاقية أو التوزيعية؛ وبذلك، فهي تربط الالتزامات المعيارية بالأداء المؤسسي في سياق التحولات الحضرية(Rocco, Gonçalves & López, 2024) . وقد خضعت كل عبارة أو جملة للترميز وفقاً لبعدها ومكوناتها، مع منحها تقييماً يتراوح بين -3 (غياب أي اعتبار للعدالة) و+3 (وجود عدالة مدمجة ومراقبة). وقد أتاح هذا النهج تكوين رؤية دقيقة ومقارنة حول كيفية تفعيل مبادئ العدالة ضمن خطاب التخطيط.

<u>الغرض التحليلي والمعياري</u>

تؤدي أداة "SJBT" وظيفتين مزدوجتين:

•<u>وظيفة تحليلية</u>: من خلال إبراز المواضع التي يتم فيها مراعاة العدالة أو إغفالها ضمن أنظمة التخطيط.

•<u>وظيفة معيارية</u>: من خلال تشجيع التضمين المستمر لقيم العدالة في عمليات الحوكمة والتصميم الحضري.

ومن خلال الربط بين النظرية والممارسة، تجسد هذه الأداة ما تطلق عليه فريزر (Fraser, 2009) مصطلح "التكافؤ في المشاركة(participatory parity) "؛ وهو الوضع الذي يُتاح فيه لجميع الأفراد والمجموعات التفاعل كأنداد في الحياة الاجتماعية والسياسية. كما تتماشى الأداة مع "نهج القدرات capabilities) " (approachالذي طرحه أمارتيا سن(Sen, 2009) ، من خلال التركيز على ما يمكن للأفراد فعله أو تحقيقه فعلياً في ظل ترتيبات مكانية ومؤسسية معينة.

كونها أداة قائمة على التأمل والتقييم، تُعد "SJBT" مكملة لأدوات أخرى ضمن "حزمة العدالة المكانية" (Spatial Justice Package) التي طورتها جامعة "تي يو دلفت" (TU Delft)، مثل "مستوى الجاهزية للعدالة" (Justice Readiness Level)، و"صوت المواطن" (Citizen Voice)، و"دورة التخطيط الاستراتيجي" (Strategic Planning Cycle). وتعمل هذه الأدوات مجتمعة على مساعدة المدن في الانتقال من مجرد الوعي النظري بالعدالة إلى مرحلة التعلم المؤسسي والتخطيط التحولي.

<u>التكامل ضمن دورة التخطيط المكاني</u>

يتم تفعيل كل من أداة "تقييم العدالة في التخطيط المكاني" (SJBT) و"مختبر العدالة في التخطيط المكاني" (JRL) ضمن "دورة التخطيط المكاني" المعتمدة في جامعة "تي يو دلفت" (TU Delft)؛ وهي نموذج تشاركي يتألف من عشر مراحل تخطيطية متكررة، تبدأ بتحديد الاحتياجات وإشراك الأطراف المعنية،

وتمر بالتصميم المشترك للاستراتيجيات وتنفيذ النماذج الأولية، وصولاً إلى تقييم الآثار. وعادةً ما تُستخدم أداة (SJBT) خلال مرحلتي التقييم والتصميم المشترك، حيث تساعد في تقييم العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف في التدخلات المقترحة. ومن ثم، يعمل "مختبر العدالة في التخطيط المكاني" (JRL) على وضع هذه النتائج في سياق دورة التخطيط الأوسع، مما يضمن استمرارية الربط بين التأمل، والعمل، والتعلم المؤسسي. وتدعم هاتان الأداتان معاً عملية تخطيط تأملية وقابلة للتكيف، حيث لا تُعد العدالة مجرد تقييم يُجرى لمرة واحدة، بل معياراً مستمراً يوجه التحولات نحو مستقبل حضري أكثر إنصافاً واستدامة.

أدوات مشروع UP2030 لإشراك المواطنين

أداة "صوت المواطن" - (Citizen Voice) "جامعة دلفت للتكنولوجيا(TU Delft)

نظرة عامة

تُعد "صوت المواطن (Citizen Voice) "أداة رقمية طورتها جامعة دلفت للتكنولوجيا (TU Delft)بهدف إشراك المواطنين في جمع المعلومات المكانية. تعتمد هذه المبادرة -التي تنطلق من القاعدة إلى القمة- على استطلاعات رقمية لجمع الرؤى مباشرة من الجمهور، مما يعزز شمولية عمليات التخطيط الحضري ويضمن تمثيل مختلف فئات المجتمع فيها.

آلية العمل

تتيح الأداة لمصممي الاستطلاعات -سواء كانوا باحثين أو مخططين حضريين- إنشاء استطلاعات وتوزيعها عبر منصة إلكترونية. يشارك المواطنون من خلال الاستجابة لهذه الاستطلاعات، ثم يقوم مصمموها بتحميل البيانات المجمعة وتحليلها.

تفاعل المستخدمين وإدارة البيانات

يستجيب المواطنون للاستطلاعات، وتُجمع البيانات الناتجة عنها، ليتمكن مصمم الاستطلاع من تحليلها وتحميلها لإجراء المزيد من الدراسات.

مستوى الجاهزية التكنولوجية(TRL)

تبلغ أداة "صوت المواطن" حالياً المستوى الخامس (TRL 5) على مقياس الجاهزية التكنولوجية، مما يشير إلى أنها في مرحلة التحقق ضمن بيئة ملائمة. تتضمن هذه المرحلة تطوير النماذج الأولية بشكل أكبر واختبارها مع قاعدة أوسع من المستخدمين، وذلك لمعالجة أي جوانب تتعلق بسهولة الاستخدام والوظائف التقنية.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

- عدد المشاركين في الاستطلاعات.
- التوزيع المكاني للمشاركين.
- مدى تمثيل المشاركين من الناحية الاجتماعية والديموغرافية.
- معدل التفاعل مع الاستطلاعات.

أمثلة على الاستخدام

على الرغم من عدم إدراج أمثلة لمشاريع محددة، إلا أن أداة "صوت المواطن" مصممة لدعم مبادرات متنوعة في مجال التخطيط الحضري.

الخبرات المطلوبة

ينبغي أن يتمتع المستخدمون بخبرة في مجالي إشراك المواطنين وتحليل البيانات.

التدريب والدعم

تتوفر إرشادات حول إجراء البحوث المسؤولة واستخدام الأدوات الرقمية، وذلك لضمان الاستخدام الأخلاقي والفعال للأداة.

العقبات والقيود

- المهارات الرقمية: قد تؤدي الحاجة إلى امتلاك مهارات رقمية لدى المستخدمين إلى تقييد إمكانية الوصول لفئات معينة.
- مخاوف الخصوصية: يتطلب التعامل مع البيانات الحساسة التزاماً صارماً بقوانين الخصوصية والمبادئ التوجيهية الأخلاقية.
- سهولة استخدام الواجهة: تصميم واجهات سهلة الاستخدام تلائم طيفاً واسعاً من المستخدمين.
- تمثيل البيانات: ضمان أن تكون البيانات المجمعة ممثلة للمجتمع بأكمله، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً أو احتياجاً.

مزيد من المعلومات ودليل الاستخدام

تتوفر تفاصيل حول كيفية استخدام منصة "صوت المواطن" (Citizen Voice) وآخر التطورات المتعلقة بها على صفحة مشروع CU@SP: CU@SP

خرائط المجتمع(Community Maps)

(أداة التخطيط التشاركي المقدمة من مؤسسة"Mapping for Change CIC")

نظرة عامة

تُعد "خرائط المجتمع (Community Maps) "منصة خرائط مبتكرة عبر الإنترنت، طورتها مؤسسة"Mapping for Change CIC" . أُنشئت المنصة في عام 2007 كجزء من مشروع بحثي يهدف إلى إشراك المجتمعات وأصحاب المصلحة في عمليات التخطيط والتنمية. توفر هذه الأداة إمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات المكانية العامة، وتتيح جمع تصورات المجتمع لاستخدامها في صياغة خطط التنمية.

الوظائف

"خرائط المجتمع" هي تطبيق ويب متوافق مع الأجهزة المحمولة، صُمم لتسهيل المشاركة العامة. وهو يتيح للمستخدمين:

- الجمع بين مجموعات متنوعة للعمل على مشاريع تعاونية.
- تصور المعلومات المكانية المعقدة ومشاركتها.
- استخلاص المعرفة المحلية ودمجها في عمليات التخطيط.
- الحفاظ على تواصل شفاف بين أصحاب المصلحة.
- تحفيز العمل الجماعي على المستويين المحلي والعالمي.

تفاعل المستخدمين وإدارة البيانات

تدعم المنصة الإنشاء المشترك للبيانات وتصورها، مع التركيز القوي على العمل التشاركي. يمكن للمستخدمين إنشاء محتوى ومناقشته داخل المجتمعات وفيما بينها. تُخزن المعلومات في قاعدة بيانات متوافقة مع اللائحة العامة لحماية البيانات - (GDPR) وتحديداً نظام - "Geokey" ويمكن تصديرها لإجراء التحليلات. كما يمكن للمستخدمين تخصيص مستويات الوصول إلى الخرائط، بدءاً من الإتاحة للجمهور العام وصولاً إلى الوصول الخاص لأفراد محددين.

مستوى الجاهزية التكنولوجية(TRL)

الأداة مطورة بالكامل وجاهزة للنشر على نطاق واسع وفي سياقات متنوعة.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

- عدد مساهمات المستخدمين.
- عدد المساهمات التي تلقت تعليقات.
- معدل زيارة الخرائط.

أمثلة على الاستخدام

استُخدمت منصة "خرائط المجتمع (Community Maps) "في عرض بيانات جودة الهواء، وتقديم الاستشارات حول تخطيط الطرق، وتحديد مواقع لبناء مساكن جديدة. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال: خرائط توضيحية لمنطقتي "ساوثوارك (Southwark) "و"بينغلي الريفية (Bingley Rural) " –(خرائط مجتمع ساوثوارك، وخريطة التنقل الأخضر في بينغلي الريفية) .

الخبرات المطلوبة

صُممت المنصة لتكون سهلة الاستخدام، ولا تتطلب سوى قدر ضئيل من التدريب.

التدريب والدعم

يُقدَّم تدريب موجز (يستغرق ساعتين تقريباً) لتمكين الشركاء من تعديل المحتوى وإدارته بفعالية.

العوائق والقيود

تتمثل العقبة الرئيسية في صعوبة استخدام المنصة من قِبل الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، وهي مسألة من المقرر معالجتها في مراحل التطوير المستقبلية.

مزيد من المعلومات والدروس التعليمية

يمكن العثور على دروس تعليمية شاملة ودعم إضافي عبر موقع المساعدة الخاص بمنصة "خرائط المجتمع(Community Maps Help) " .

سرد القصص من أجل التبادل التشاركي - معهد "آيسوكارب(ISOCARP Institute) "

نظرة عامة

يُعد "سرد القصص من أجل التبادل التشاركي" أداةً تفاعلية طوّرها معهد "آيسوكارب " (ISOCARP Institute) لتيسير تبادل المعرفة واتخاذ القرارات بشكلٍ تشاركي في مجال التخطيط العمراني. تستخدم هذه الأداة سرد القصص كآليةٍ جوهرية لردم الفجوات بين مختلف الأطراف المعنية، مما يتيح لهم تجاوز التبادلات القائمة على الجانب المعرفي البحت، والانخراط في تفاعلٍ أكثر عاطفية وفعالية. ومن خلال خلق مساحات محايدة تتيح مشاركة القصص والتجارب، تساعد هذه المنهجية في تجاوز النزاعات، وتعزز التعلم المشترك وبناء القدرات بين المشاركين، بمن فيهم صنّاع القرار المحليون والمنظمات المجتمعية.

آلية العمل

تُشكّل هذه المنهجية أساساً لتطوير ورش عمل وفعاليات تعتمد على سرد القصص، وتهدف إلى إشراك أطرافٍ متعددة في حواراتٍ مثمرة. كما توفر نهجاً منظماً لبناء السرديات، مما يضمن توظيف سرد القصص استراتيجياً لتحقيق تواصلٍ فعّال وفهمٍ مشترك.

تفاعل المستخدمين وإدارة البيانات

يشارك الأفراد من خلال جلساتٍ لسرد القصص، حيث يعرضون تجاربهم ووجهات نظرهم. وتُستخدم هذه السرديات لاحقاً لإثراء وتعزيز عمليات اتخاذ القرار التعاونية، مما يساعد في دمج وجهات نظر متنوعة ضمن استراتيجيات التخطيط العمراني.

مستوى الجاهزية التقنية(TRL)

الأداة مطورة بالكامل، لكنها تتطلب تكييفاً يتناسب مع السياق لضمان تطبيقها بفعالية في بيئاتٍ مختلفة.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية: معدل الحضور في الفعاليات، وتنوع الفئات الاجتماعية والقطاعات المشاركة، ومستوى التفاعل أثناء الفعالية، ومدى تأثير سرد القصص على صياغة السياسات والتزامات الأطراف المعنية.

أمثلة على الاستخدام

استُخدمت منهجية "سرد القصص من أجل التبادل التشاركي" في مشاريع مثل "CityxChange+" و"JUSTNature"، ويجري تطبيقها حالياً في أمستردام بالتعاون مع شركاء محليين لتيسير عمليات تخطيط عمراني شاملة.

الخبرة المطلوبة

لا تتطلب هذه المنهجية خبرةً مسبقة محددة في سرد القصص؛ فهي مصممة لتكون متاحةً ومفهومةً لجميع المشاركين.

التدريب والدعم

يتم توفير تدريب حول منهجيات السرد القصصي، مع التركيز على كيفية بناء القصص، واستضافة الفعاليات، ودمج السرد القصصي في عمليات اتخاذ القرار.

العوائق والمحددات

على الرغم من أن الأداة مصممة لتكون ميسرة ولا تتطلب موارد كبيرة، إلا أن هناك تحديات تتعلق بتنظيم واستضافة الفعاليات؛ إذ يتطلب ذلك توفير حد أدنى من الموارد المالية، ووقتًا للتحضير، وجهودًا تسويقية لضمان مشاركة واسعة.

مزيد من المعلومات والأدلة الإرشادية

لا تتوفر حاليًا أدلة إرشادية مفصلة أو معلومات إضافية عبر الإنترنت حول هذه الأداة، نظرًا لأنها ما تزال في مرحلة التطوير.

خرائط قصص الحياد(Neutrality Story Maps)

إعداد VUB (SMIT) :وCERTH

نظرة عامة

تُعد "خرائط قصص الحياد (Neutrality Story Maps) "أداة تشاركية طوّرها كل من مركز VUB (SMIT)ومركزCERTH ، بهدف رصد التجارب الحياتية للمواطنين فيما يتعلق بتغير المناخ والتحولات نحو الاستدامة على المستوى الحضري. ومن خلال توظيف السرد القصصي الرقمي و"الأدوات الاستقصائية الثقافية(cultural probes) "، تُمكّن هذه الأداة المواطنين من التعبير عن مخاوفهم وآمالهم واحتياجاتهم الشخصية المرتبطة بالمناخ والاستدامة، وذلك من منظورهم الذاتي. تركز الأداة على الإبداع والرؤى الشخصية، وتقدم نهجاً فريداً في سرد القصص، مما يوفر بيانات نوعية قيّمة لدعم صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

آلية العمل

صُممت الأداة لتتضمن مرحلتين: مرحلة أولية تعتمد على أدوات مادية ملموسة لإنشاء القصص، تليها مرحلة رقمية عبر واجهة قائمة على متصفح الويب، مما يسهّل عملية إنشاء القصص ونشرها.

تفاعل المستخدم وإدارة البيانات

في المرحلة المادية (التناظرية)، يستخدم المواطنون أدوات مُقدّمة لهم -مثل كاميرات التصوير الفوري (بولارويد) ودفاتر الملاحظات- لصياغة قصصهم ومشاركتها. أما في المرحلة الرقمية، فتتيح الواجهة إنشاء القصص ونشرها مباشرة عبر الإنترنت. وتُعد القصص التي يتم جمعها غنية بالبيانات النوعية، حيث تقدم رؤى عميقة حول تصورات المجتمع وتجاربه.

مستوى الجاهزية التكنولوجية(TRL)

توجد "خرائط قصص الحياد" حالياً في مرحلة التطوير؛ حيث سيتم اختبار النسخة المادية (التناظرية) في مدن تجريبية ضمن مشروع"UP2030" ، بينما يُخطط لإطلاق النسخة الرقمية في مرحلة لاحقة.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

تركز مؤشرات الأداء الرئيسية لهذه الأداة على مدى حداثة الرؤى المستمدة من القصص، ومستوى تفاصيلها وعمقها؛ وذلك لقياس مدى تأثير وفعالية السرد القصصي في رصد التجارب الشخصية المعقدة.

أمثلة على الاستخدام

ستُستخدم الأداة في البداية في مدن تجريبية ضمن مشروع"UP2030" ، حيث سيتم جمع القصص لاستخدامها في توجيه المبادرات المحلية المتعلقة بالمناخ والاستدامة.

الخبرة المطلوبة

على الرغم من أن الأداة مصممة لتكون متاحة لجميع المواطنين، فقد يلزم الحصول على قدر من التدريب لتحليل القصص، وذلك من أجل استيعاب ثراء البيانات المقدمة والاستفادة منها على أكمل وجه.

التدريب والدعم

سيتم توفير التدريب اللازم لاستخدام الأدوات المادية (غير الرقمية) وتحليل القصص. أما النسخة الرقمية، فقد صُممت لتكون بديهية وسهلة الاستخدام لشريحة واسعة من الجمهور، بمن فيهم الأطفال وكبار السن.

العقبات والقيود

تشمل التحديات الحاجة إلى تدريب أولي لاستخدام الأدوات التناظرية (غير الرقمية)، وضرورة توفير التمويل اللازم لتجميع مجموعات الأدوات وتطوير المنصة الرقمية. كما تُمثّل إتاحة الوصول وسهولة الاستخدام في سياقات ديموغرافية متنوعة محوراً مهماً للعمل.

مزيد من المعلومات ودليل إرشادي

ما يزال مشروع "خرائط قصص الحياد (Neutrality Story Maps) "قيد التطوير؛ وسيتم توفير معلومات مفصلة وتحديثات حول سير العمل مع تطور المشروع ضمن إطار عمل مبادرة."UP2030"

دليل التصميم الحضري للمدن الصديقة للأطفال والشباب-

"ديزاين كليبس(Design Clips) "

نظرة عامة

يُعد "دليل التصميم الحضري للمدن الصديقة للأطفال والشباب" أداةً متخصصة طورتها مؤسسة "ديزاين كليبس(Design Clips) "، وتهدف إلى تحسين جودة المساحات الحضرية مع التركيز بشكل خاص على احتياجات وتطلعات الأطفال والشباب. يسهّل الدليل تنفيذ تدخلات صغيرة النطاق في الأماكن العامة، مما يُمكّن السكان من فئة الشباب من المشاركة بفاعلية في التخطيط الحضري واتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة التغير المناخي.

آلية العمل

يوفر الدليل توجيهات وعمليات لتصميم مساحات حضرية تستجيب لاحتياجات الأطفال والشباب. ويركز على التخطيط التشاركي، مما يتيح للشباب التعبير عن وجهات نظرهم والمساهمة في مشاريع التجديد الحضري، مثل تخطيط التنقل وتصميم الأماكن العامة.

تفاعل المستخدمين وإدارة البيانات

تتضمن هذه الأداة تفاعلاً مباشراً مع الأطفال والشباب من خلال ورش عمل منظمة. وتُعالج المدخلات التي يتم جمعها من هذه الجلسات وتُدمج في خطط التصميم الحضري النهائية، مما يضمن انعكاس آراء المشاركين الشباب في المخرجات النهائية.

مستوى الجاهزية التقنية(TRL)

الأداة مطورة بالكامل، لكنها تتطلب تكييفاً لتناسب السياقات المحلية واحتياجات المشاريع المحددة، وذلك لضمان فعاليتها في بيئات حضرية متنوعة.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

على الرغم من عدم تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) ثابتة بعد، إلا أن الأداة تتابع مقاييس المشاركة -مثل عدد المشاركين وأعمارهم- لتقييم مدى شمولية العملية. كما تقيّم مدى دمج المخرجات التشاركية في خطط التجديد الحضري النهائية.

أمثلة على الاستخدام

استخدمت بلدية "ثيسالونيكي" هذا الدليل لتطوير مشروع تجريبي بعنوان "طرق آمنة إلى المدرسة"، وللمساهمة في وضع خطة للتجديد الحضري في محيط إحدى المدارس، مما يبرهن على إمكانية تطبيقه العملي في ظروف واقعية.

الخبرات المطلوبة

ينبغي أن يمتلك مستخدمو هذا الدليل فهماً أساسياً لعمليات التخطيط والتصميم. قد يتطلب التنسيق مع الأطفال الاستعانة بخبير خارجي أو شريك مخصص للربط والتواصل، وذلك لتيسير الأنشطة بفعالية.

التدريب والدعم

قد تكون هناك حاجة إلى توفير التدريب للسلطات المحلية أو غيرها من الجهات الميسِّرة، وذلك لتمكينهم من إدارة الأنشطة التشاركية الموضحة في هذا الدليل بفعالية.

العوائق والمحددات

تتمثل التحدي الرئيسي في الحاجة إلى بناء قدرات السلطات المحلية لتنفيذ أنشطة تشاركية تركز على الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون الموارد البشرية محدودة أو مثقلة بالأعباء، مما يستدعي الحصول على دعم من خبراء خارجيين.

مزيد من المعلومات

يقدم "دليل التصميم الحضري للمدن الصديقة للأطفال والشباب" نهجاً شاملاً لإنشاء بيئات حضرية أكثر شمولاً ومصممة لتلائم احتياجات فئة الشباب والأطفال. لمزيد من التفاصيل أو للحصول على نسخة من الدليل، يرجى التواصل مع ماريا سيتزوغلو (Maria Sitzoglou) عبر البريد الإلكتروني : maria@design-clips.com.

منهجية "تحالفات التعلم والعمل - (LAA) "مقدمة منICATALIST

نظرة عامة

تُعد منهجية "تحالفات التعلم والعمل (Learning and Action Alliances - LAA) "نهجاً تعاونياً تستخدمه مؤسسة ICATALIST لمعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية والتنظيمية المعقدة. تعتمد هذه المنهجية على تضافر جهود مختلف الأطراف المعنية للتعلم، وحل المشكلات، وتنفيذ إجراءات تفضي إلى حلول مستدامة. تركز المنهجية على المشاركة، وتبادل المعرفة، والعمل الجماعي للتصدي بفعالية للقضايا متعددة الأبعاد.

آلية العمل

صُممت منهجية LAA لتسهيل مشاركة الأطراف المعنية، وبناء القدرات، والتخطيط الاستراتيجي. وهي قابلة للتطبيق في مجالات متنوعة، مثل التنمية المجتمعية، والحفاظ على البيئة، والسياسات العامة، وتهدف إلى ابتكار حلول ذات مغزى من خلال عمليات شاملة وتشاركية. تتضمن المنهجية مراحل تشمل: التعلم التعاوني، والتخطيط للعمل، والتنفيذ، والمتابعة، تليها مرحلة التأمل واستخلاص الدروس. تتطلب كل خطوة بيانات ومهارات محددة لضمان مشاركة فعالة وتحقيق النتائج المرجوة.

مستوى الجاهزية(TRL)

الأداة مطورة بالكامل، لكنها تتطلب تكييفاً سياقياً لتتوافق مع احتياجات المشروع أو المتطلبات المحلية، مما يضمن ملاءمتها وفعاليتها في بيئات متنوعة.

مؤشرات الأداء الرئيسية(KPIs)

تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية المحتملة: عدد الأطراف المعنية المشاركة، وتنوع الجهات الممثلة، ومستوى الفهم المشترك بين المشاركين، وعدد خطط العمل التي تم تطويرها، وأثر الإجراءات التي تم تنفيذها.

أمثلة على الاستخدام

طُبقت منهجية LAA بنجاح في مشاريع متعددة، منها مشروع "MARE" ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي(EU INTERREG IVb) ، ومشروع) "LENSES" ضمن مبادرة(PRIMA ، ومشروع) "REXUS"ضمن برنامج .(Horizon 2020 وتبرز هذه التطبيقات مرونة المنهجية وفعاليتها في تعزيز الحلول القائمة على التعاون.

الخبرات المطلوبة

يتطلب تيسير عملية "تحالفات التعلم والعمل (LAA) "مهارات قوية في مجالات إشراك الأطراف المعنية، والتخطيط الاستراتيجي، والتيسير، وإدارة المشاريع. ينبغي أن يكونوا قادرين على التعامل مع مجموعات متنوعة، وتهيئة بيئة تشجع على الحوار المفتوح والتعاون.

التدريب والدعم

قد يحتاج الميسرون والسلطات المحلية إلى تدريب في مجالي القيادة التعاونية وفض النزاعات، وذلك لضمان إدارة عملية "اتفاقية العمل المحلية (LAA) "بفعالية. ويُعد بناء القدرات أمراً جوهرياً لتزويد الأطراف المعنية بالمهارات اللازمة للمشاركة واتخاذ القرارات.

العوائق والقيود

قد تشمل التحديات: مقاومة من قِبل هيئات صنع القرار التقليدية، وصعوبات في إشراك أطراف متنوعة، بالإضافة إلى محدودية الموارد. كما قد تشكل القيود القانونية والتنظيمية عائقاً أمام العملية التعاونية.

مزيد من المعلومات

يجري العمل باستمرار على تطوير منهجية "اتفاقية العمل المحلية(LAA) "؛ حيث يتم حالياً إعداد توجيهات ضمن مخرجات المشروع بهدف وضع خارطة طريق مخصصة لكل مدينة من المدن المشمولة في دراسات الحالة. لمزيد من المعلومات أو للمشاركة، يرجى التواصل مع مانويل بيا (mbea@icatalist.eu)أو سارة روس.(sros@icatalist.eu)

أدوات إضافية لتحديد العدالة المكانية،

وتنفيذها، وقياس أدائها، ومراقبتها

مؤشر العدالة المكانية

تُعد هذه الأداة الشاملة وسيلةً لقياس الإنصاف المكاني من خلال تحليل توزيع الموارد والخدمات والفرص عبر المناطق الحضرية المختلفة. وتستخدم الأداة مؤشراتٍ مثل سهولة الوصول إلى الخدمات العامة، والفرص الاقتصادية، والجودة البيئية، وذلك لتسليط الضوء على المناطق التي تعاني من تفاوتات وتتطلب تدخلاتٍ محددة.

منصات رسم الخرائط المجتمعية

تُتيح هذه المنصات الرقمية التفاعلية للمواطنين المشاركة في عملية رسم الخرائط، مما يمكنهم من تقديم بيانات حول قضايا محلية مثل سهولة الوصول، والسلامة، والمرافق العامة. ويضمن هذا النهج التشاركي دمج التجارب الحياتية ورؤى المجتمع في عمليات التخطيط، مما يؤدي إلى وضع تدخلات أكثر فاعلية وملاءمةً لاحتياجات السكان.

تقييمات أثر الإنصاف

تستند هذه التقييمات -المصممة على غرار تقييمات الأثر البيئي- إلى فحص المشاريع والسياسات الحضرية المقترحة من منظور الإنصاف الاجتماعي. وهي تساعد في تحديد الآثار السلبية المحتملة على المجتمعات المهمشة، ووضع استراتيجيات للحد من هذه الآثار، بما يضمن أن تعزز التطورات الجديدة قيم الشمولية.

عمليات تدقيق الأماكن العامة

تتضمن هذه العمليات تقييماً منهجياً للأماكن العامة لقياس مدى سهولة الوصول إليها، وسلامتها، وشموليتها. وتكشف عمليات التدقيق هذه عن كيفية تفاعل المجموعات المختلفة مع البيئات الحضرية، وتوجه جهود التحسين لجعل هذه الأماكن مرحّبةً ومتاحةً للجميع، مما يعزز الحياة العامة والتفاعلات المجتمعية.

منصات الموازنة التشاركية

من خلال إشراك المواطنين مباشرةً في عملية صنع القرار المتعلقة بالإنفاق العام، تساهم هذه المنصات في إضفاء طابع ديمقراطي على تخصيص الميزانيات، وتضمن توجيه الأموال لتلبية أكثر احتياجات المجتمع إلحاحاً. وهذا يعزز التوزيع العادل للموارد الحضرية، ويمنح السكان صوتاً مؤثراً في الإدارة المحلية.

أدوات السرد القصصي الرقمي

تستفيد هذه الأدوات من الروايات التي يقدمها أفراد المجتمع، لا سيما أولئك المنتمون إلى فئاتٍ قد لا تحظى بتمثيلٍ كافٍ، وذلك لجمع رؤى نوعية حول الآثار الشخصية المترتبة على قرارات التخطيط العمراني. يُسهم سرد القصص في إبراز هذه التجارب الفردية، مما يوجه عمليات التخطيط نحو نهج أكثر تعاطفاً ووعياً بالقضايا الاجتماعية.

أدوات التحليل القائمة على نظم المعلومات الجغرافية(GIS)

تُعد نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ركيزة أساسية لتحليل البيانات المكانية المتعلقة بالتركيبة السكانية، واستخدامات الأراضي، والبنية التحتية. فهي تساعد في رصد التفاوتات المكانية وتصورها، وتؤدي دوراً جوهرياً في تخطيط التدخلات الرامية إلى معالجة هذه الفوارق وتعزيز العدالة المكانية.

تحليل وسائل التواصل الاجتماعي لقياس الرأي العام

تستفيد هذه الأداة من البيانات المتاحة عبر منصات التواصل الاجتماعي لقياس آراء الجمهور ومشاعرهم تجاه قضايا التنمية الحضرية. وهي توفر رؤى آنية حول احتياجات المجتمع وتصوراته، مما يساعد في تحديد المناطق التي قد تفتقر إلى العدالة المكانية.

أنظمة رصد البيانات في الوقت الفعلي

تعتمد هذه الأنظمة على المستشعرات وأجهزة إنترنت الأشياء (IoT) لمراقبة الظروف البيئية واستخدامات الأماكن العامة بشكل مستمر. وتتيح هذه التقنية تقييماً دائماً لكيفية استخدام المساحات الحضرية ومدى فعالية التدخلات المنفذة، مما يضمن بقاء عمليات التخطيط مرنة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

ورش عمل لإشراك الأطراف المعنية

تُعد ورش العمل الدورية -التي تجمع طيفاً متنوعاً من الأطراف المعنية، بدءاً من المسؤولين الحكوميين وصولاً إلى النشطاء المجتمعيين- وسيلةً لضمان استمرار الحوار والتعاون. وتكتسب هذه الورش أهمية بالغة في الحفاظ على قنوات مفتوحة لتلقي الآراء والملاحظات، والعمل بشكل تشاركي على تطوير حلول لمعالجة أشكال الظلم المكاني التي يتم رصدها عبر الأدوات الأخرى.